كلمة

معالي السيد أحمدو ولد عبد الله

وزير الداخلية واللامركزية
في الجمهورية الإسلامية الموريتانية
في الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على نبيه الكريم

- صاحب السمو الملكي، الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف بن عبد العزيز آل سعود، وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية الشقية، الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب،
- معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السيد نور الدين بدوي، رئيس الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب،
- أصحاب السمو والمعالي الوزراء،
- معالي الدكتور محمد بن علي كومان، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب،
- أصحاب السعادة السفراء،
- أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

اسمحوا لي في بداية كلمتي هذه أن ارفع أسمي آيات الشكر والتقدير الى فخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة السيد عبد العزيز بوتفليقة لرعايته السامية لدورتنا الحالية وان أتوجه بالشكر الجزيل لأخي معالي السيد نور الدين بدوي، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على ما لاقيناه، أنا والوفد المرافق لي، من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وأهنئه بمناسبة ترأسه الدورة الخامسة والثلاثين لمجلسنا الموقر.

كما أتشرف بتقديم التهنئة لصاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف بن عبد العزيز آل سعود، وزير الداخلية في المملكة العربية

السعودية الشقية على توليه الرئاسة الفخرية لمجلسنا متمنيا له التوفيق والنجاح.

كما يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس أخي معالي السيد لطفي إبراهم وزير الداخلية في الجمهورية التونسية الشقيقة لما قام به من جهود لمتابعة وتنفيذ القرارات الصادرة عن دورتنا الأخيرة.

ولا يفوتني كذلك أن أعرب عن شكري لأخي معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب على ما يقوم به من جهود جبارة لتنفيذ قرارات مجلسنا لتحقيق أهدافه النبيلة.

أصحاب السمو والمعالي؛

إن تفاقم المشاكل الأمنية وتعقدها يفرض علينا اليوم أكثر من أي وقت مضي مزيدا من التعاون وتضافر الجهود لرفع التحديات الأمنية التي يواجهها فضاؤنا العربي.

إن ما تعرفه منطقتنا العربية من أحداث يستلزم منا العمل على صون الأمن القومي العربي، وتكريس ثقافة السلم الأهلي، وتسوية الأزمات العربية من خلال تفاهمات سياسية تغلب لغة الحوار والحلول السلمية، والعمل على رفع التحديات التنموية للارتقاء بالمجتمعات العربية نحو مستقبل أفضل.

أصحاب السمو والمعالي؛

تواجه موريتانيا على غرار مثيلاتها في دول المنطقة العربية تحديات أمنية متعددة الجوانب يأتي في صدارتها الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات وذلك بحكم موقعها في الساحل والصحراء التي باتت منطقة جذب تتداعى إليها تنظيمات الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة.

ولمواجهة هذه التحديات الأمنية بادرت حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز إلى بلورة وتنفيذ إستراتجية أمنية شاملة تزاوج بين مقاربتي الوقاية والردع.

لقد اعتمدت هذه الإستراتجية على مرتكزات خمس هي:

أولا: تحديث وتكوين وتجهيز الجيش الوطني وقوات الأمن وإعادة تنظيمهما وانتشارهما والرفع من قدراتهما القتالية بما يتلاءم مع التحديات الأمنية الراهنة.

ثانيا: عصرنة الحالة المدنية من خلال وضع نظام بيومتري يؤمن الوثائق الوطنية وينظم بإحكام مرور وإقامة الأجانب على التراب الوطني كما يضبط نظام التأشيرات وحركة الدخول والخروج من وإلى الأراضي الموريتانية.

ثالثا: العمل على تجفيف منابع الإرهاب التي بات واضحا أن لها رافدين هما الجهل والفقر. فلم يعد خافيا أن الإرهاب يستمد وجوده وامتداده من بؤر الجهل والفقر. فحيثما خيم الجهل وانتشر الفقر تهيأت الظروف الملائمة لعمل تنظيمات الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة.

ومن هذا المنطلق، عملت الحكومة الموريتانية جاهدة من أجل محاربة الجهل ومكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطن وتعزيز السلم الأهلي وتشغيل الشباب ودمج المرأة وفتح آفاق مستقبلية واعدة أمام الفئات الهشة من المواطنين.

رابعا: إرساء حوار فكري واسع بين العلماء والأئمة والمفكرين والشباب لزرع الوسطية والاعتدال وقد أدت هذه المقاربة إلى تراجع عدد كبير ممن وقعوا ضحية لفكر الغلو والتطرف.

خامسا: انتهاج حكامة سياسية رشيدة تمثلت في تعزيز المكاسب الديمقراطية وإشاعة الحريات الفردية والجماعية وتحرير الفضاء السمعي البصري ومحاربة الفساد والرشوة.

أصحاب السمو والمعالي؛

في إطار التعاون الثنائي والإقليمي، بادر فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز إلى إرساء سياسة تشاورية مع أشقائه رؤساء دول منطقة الساحل كان من نتائجها إنشاء مجموعة دول الساحل الخمس في نواكشوط سنة 2014 وذلك باعتماد مقاربة جديدة في شبه المنطقة تأخذ بعين الاعتبار البعدين المتعلقين بالأمن والتنمية.

وقد ترتب عن هذه المبادرة إنشاء منظومة للتعاون الأمني مقرها في نواكشوط تهدف إلى وضع شبكة موحدة لتبادل المعلومات الأمنية وتوفير الإطار الملائم للتكوين في مجالات الأمن.

وتعكف حاليا مجموعة دول الساحل الخمس على استكمال الترتيبات العملية الضرورية لإطلاق عمل القوة العسكرية المشتركة لدول المجموعة لمباشرة مهامها العملياتية، وانتهز هذه السانحة لأعرب للدول العربية الشقيقة التي ساهمت في تمويل وتجهيز هذه القوة عن خالص عرفان وامتنان مجموعة دول الساحل الخمس.

وفي هذا الإطار، فإني أقترح على الأمانة العامة لمجلسنا مخاطبة الأمانة الدائمة لمجموعة الدول الساحل الخمس بغية التوصل إلى تفاهم يفضي إلى وضع إطار للتعاون بين المنظمتين لدعم الجهود المبذولة من الطرفين لتعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة الحدود.

ومن جهة أخرى، قامت حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالتوقيع على عدة اتفاقيات في المجال الأمني الثنائي الذي من شأنه أن يساعد في نجاح الاستراتيجية الأمنية الوطنية.

لقد أثبتت هذه الإستراتجية الوطنية جدارتها في محاربة الإرهاب فكان لها الأثر الإيجابي في إشاعة الأمن والاستقرار مما خلق جوا ملائما لممارسة الحريات الفردية والجماعية والاستثمار الاقتصادي الآمن.

أصحاب السمو والمعالي؛

إن الحكومة الموريتانية تؤمن بأن تكامل الجهود هو السبيل الأمثل لتحقيق الأهداف المنشودة والتصدي للتحديات الامنية المشتركة.

وعليه فإننا نثمن ونتبنى القرارات الصادرة عن الاجتماع التحضيري لدورتنا هذه، خاصة ما يتعلق منها بوضع استراتيجية عربية امنية متكاملة

للتصدي للارهاب بشقيه العنيف والفكري فضلا عن الضرورة الملحة لبلورة تصور منسق وفعال لمواجهة الإستخدام المتصاعد لتقنيات الاعلام والاتصال من طرف التنظيمات الارهابية.

وفقنا الله وسدد خطانا بما فيه مصلحة العمل العربي المشترك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.